لبحث تداعيات العدوان الإيراني وإغلاق مضيق هرمز

وزير الخارجية يجري مشاورات مع عدد من نظرائه في مجلس الأمن

في اطار عضوية مملكة البحرين غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للعامين 2026–2027، والتحضير لرئاسة المملكة لدورة المجلس في شهر أبريل الجاري، أجرى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، اتصالات هاتفية مع عدد من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتناولت الاتصالات، مستجدات الأوضاع الاقليمية، واستمرار الاعتداءات الايرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والجهود التي يبذلها مجلس الأمن في اطار مسؤولياته للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والمناقشات الدائرة حاليا في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار الذي تقدمت به مملكة البحرين بالنيابة عن دول مجلس التعاون والأردن، حول الأمن البحري في مضيق هرمز، وتداعيات استمرار اغلاقه أمام الملاحة الدولية على أمن الطاقة والتجارة الدولية وامدادات الغذاء والاقتصاد العالمي.

كما أجرى وزير الخارجية في نيويورك على مدى يومين، مشاورات منفصلة مع المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في المجلس تم خلالها تبادل وجهات النظر إزاء مستجدات الأوضاع الاقليمية، ومضامين مشروع القرار المقدم من مملكة البحرين إلى المجلس والذي يهدف إلى وقف تهديدات إيران لحرية الملاحة في مضيق هرمز، وضمان إعادة فتح المضيق أمام الملاحة الدولية بشكل فعّال ومستدام، بما يتماشى مع القانون الدولي، ويحفظ مصالح دول العالم وشعوبه.

وزير الخارجية يبحث مع الأمين العام للأمم المتحدة تداعيات الاعتداءات الإيرانية

التقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، مع أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة زيارته لمدينة نيويورك للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن التي تعقد برئاسة مملكة البحرين في شهر أبريل.

وشارك في اللقاء لانا نسيبة وزيرة الدولة بوزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والسفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والسفير محمد عيسى أبوشهاب المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، والوفدان المرافقان.

و تم خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع الإقليمية، وتداعيات الاعتداءات الإيرانية على دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقليمي، ومخاطر إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية، والجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ودعم التنمية المستدامة والعمل الإنساني وتسوية الصراعات في العالم.

المخزون الغذائي المتوافر آمن وكاف لتلبية الطلب المحلي فترة مناسبة

كتب: وليد دياب

أكدت وزارة الصناعة والتجارة، ان المخزون الغذائي المتوافر من السلع الغذائية الأساسية يعد آمنا وكافيا لتلبية الطلب في السوق المحلي لفترة مناسبة، مضيفة ان تدفق السلع الى الأسواق مستمر عبر قنوات الاستيراد والتوريد المختلفة، وذلك في ضوء الخطط الاستباقية التي تنفذها الحكومة بالتنسيق مع الجهات المعنية بهدف ضمان استمرارية تدفق الامدادات الغذائية وتنويع مصادر الاستيراد وتعزيز جاهزية سلاسل الامدادات.

وأضافت في ردها على سؤال للنائب خالد بوعنق: انها تتابع بشكل مستمر مستويات المخزون الغذائي من السلع الأساسية عبر التنسيق المباشر مع الموردين والتجار الرئيسيين، الى جانب الاستفادة من الأنظمة الالكترونية الداخلية المعتمدة لدى الوزارة لرصد وتحليل المخزون وحركة السلع في الأسواق بما يمكن من اعداد تقارير دورية لتقييم مدى كفاية المخزون لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي.

وأشارت الوزارة الى انه تم وضع خطط الطوارئ اللازمة والمعدة مسبقا لمواجهة أي ظروف استثنائية او أزمات او كوارث قد تؤثر على توريد وتوافر السلع الغذائية الأساسية، كما اشارت الوزارة انه من خلال استراتيجية قطاع الصناعة «2022–2026» تستهدف قطاع الصناعات الغذائية لتوطين هذه الصناعة المهمة، لضمان تأمين المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية، فقد تم الترخيص لـ 10 مصانع غذائية، حيث بلغ عدد المصانع النشطة في قطاع التغذية في البحرين أكثر من 150 مصنعا.

○ خالد بوعنق.

وأضافت وزارة الصناعة والتجارة انها تعمل بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية على جذب الاستثمارات بناء على الفجوات التصنيعية في جميع القطاعات، لاسيما في الصناعات الغذائية، مؤكدة ان إدارة التفتيش بالوزارة تقوم بدورها في الحفاظ على استقرار الأسواق وضمان توافر السلع والمنتجات للعملاء بصورة مستمرة، من خلال القيام بجولات رقابية ميدانية مكثفة وبشكل يومي على مختلف الأسواق المركزية والمحلات التجارية ومنافذ البيع والمستودعات في جميع المحافظات.

وتأتي تلك الجولات بهدف التأكد من عدم وجود أي نقص في المعروض من السلع الغذائية، ومراقبة مستويات الأسعار وعدم زيادتها او التلاعب بها، ومراجعة الفواتير وسلاسل التوريد والتكاليف المرتبطة بالسلع للتأكد من أي تغيير في الأسعار، وفي حال رصد أي ممارسات غير قانونية يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحسب طبيعة المخالفة وجسامتها.

خلال مشاركته في الاجتماع التشاوري لرؤساء مراكز الدراسات الخليجية

الرئيس التنفيذي لـ«دراسات»: تولي البحرين رئاسة مجلس الأمن يعكس ثقة دولية في حكمة الدبلوماسية البحرينية

أكد السيد عبدالله محمد الأحمد الرئيس التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثبتت قدرة فائقة على إدارة التحديات الإقليمية الراهنة بكفاءة واتزان، مشدداً على أن الجاهزية الخليجية أضحت نهجاً استراتيجياً مستداماً.

جاء ذلك خلال مشاركته في الاجتماع التشاوري لمناقشة التطورات التي تشهدها المنطقة والذي عقد عبر الاتصال المرئي بمشاركة رؤساء مراكز الدراسات والبحوث الفكرية الخليجية، حيث شارك في الاجتماع رؤساء كل من مركز الخليج للأبحاث في المملكة العربية السعودية، ومركز أبحاث السياسات الدولية في دولة قطر، ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في دولة قطر، ومجلس مسقط للسياسات في سلطنة عُمان، ومركز دبي لبحوث السياسات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في دولة الكويت.

وأوضح الرئيس التنفيذي في مداخلته أن المنظومة الخليجية المتكاملة تمتلك قدرة استثنائية على احتواء الأزمات وضمان استمرارية عمل القطاعات الحيوية، وفي صدارتها أمن الطاقة وسلامة الممرات البحرية الاستراتيجية، وأضاف: «إن ما أظهرته دول مجلس التعاون في هذه المرحلة الدقيقة يعكس توازناً دقيقاً بين الحزم في صون المصالح الوطنية العليا، والانفتاح المسؤول على المسارات الدبلوماسية، وهو ما رسّخ مكانتها كركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي وشريك دولي موثوق في حفظ السلم والأمن العالميين».

وأشار إلى أن التنسيق المشترك والتشاور المستمر بين دول المجلس شكّل عاملاً حاسماً في توحيد الرؤى والمواقف، ورفع كفاءة الاستجابة للتهديدات، مجسداً بذلك عمق التكامل الخليجي والقدرة على بناء منظومة أمن جماعي أكثر جاهزية واستدامة في مواجهة مختلف السيناريوهات.

وعلى صعيد الدور البحريني، نوّه الرئيس التنفيذي بالحضور الدبلوماسي الفاعل لمملكة البحرين في المحافل الدولية، مبرزاً دورها المحوري في الدفع نحو تبني مواقف دولية حازمة، بما في ذلك إسهامها المؤثر في بلورة قرارات ومواقف أممية أدانت الاعتداءات الإيرانية الآثمة الأخيرة التي استهدفت دول المنطقة. وأكد في هذا السياق أن تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة خلال الشهر الجاري، يعكس ثقة المجتمع الدولي المتنامية في حكمة الدبلوماسية البحرينية وقدرتها على إدارة التوازنات الدقيقة داخل المجلس، وتوجيه مسارات النقاش نحو مخرجات عملية تعزز الاستقرار، وتدعم الحلول السياسية السلمية، وترسّخ مبادئ احترام سيادة الدول ورفض استهداف المنشآت الحيوية والمدنية.

ويأتي انعقاد هذا الاجتماع التشاوري المهم اتساقًا مع الدور الفاعل الذي تضطلع به مراكز الفكر والأبحاث الخليجية في دعم السياسات العامة واستشراف المستقبل، وذلك وفقًا لما نص عليه إعلان الصخير الصادر عن قمة البحرين 2025، كما ينعقد الاجتماع في سياق الجهود الخليجية الحثيثة والمستمرة لتعزيز التكامل البحثي وتطوير مقاربات استراتيجية مشتركة، تسهم في دعم صُناعة القرار، وتقديم قراءة استشرافية دقيقة للمشهد الإقليمي، بما يكفل تحصين المكتسبات التنموية لدول المجلس، وترسيخ دعائم أمن خليجي جماعي قادر على مواكبة التحولات الجيوسياسية.

نواب: رئاسة البحرين مجلس الأمن تعكس ثقة دولية متقدمة

أكدت فعاليات وطنية ونواب أن تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أبريل 2026، تؤكد النهج الملكي السامي والريادي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم ، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في دعم جهود السلام والاستقرار للعالم، ومحطة دبلوماسية متميزة في مسيرة العمل الدبلوماسي لمملكة البحرين، كما أشادوا بجهود د. عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، والعاملين بالوزارة كافة في تنفيذ التطلعات الملكية السامية، وفق منهجية عمل فريق البحرين، وتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعكس تقدم وتطور مملكة البحرين، بتاريخها العريق وحاضرها المزدهر ومستقبلها المشرق.

حيث أعرب وليد جابر الدوسري عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني عن بالغ الثقة أن رئاسة مملكة البحرين لمجلس الأمن في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة، واستمرار العدوان الإيراني الغاشم، سيحقق أبرز النتائج المرتقبة، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وتعزيز واحترام القانون الدولي القانون الإنساني والالتزام بالمبادئ والمواثيق والأعراف الدولية.

○ هشام العوضي.

وأكد النائب جميل ملا حسن، عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب، «ان تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أبريل 2026 يأتي تتويجًا لمسيرة دبلوماسية حافلة بالعطاء والنجاحات، ويعكس المكانة الدولية المتميزة التي باتت تحتلها المملكة التي تسير بخطى ثابتة نحو تعزيز دورها الريادي في دعم السلم والأمن الدوليين، وترسيخ مبادئ الحوار والتعاون المشترك بين دول العالم».

○ وليد الدوسري.

وأضاف النائب جميل ملا حسن ان هذا التوقيت المتزامن مع رئاسة المملكة للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته الـ165 يعكس ثقل البحرين الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي، وقدرتها على التوفيق بين المصالح العربية المشتركة ومتطلبات العمل الأممي، بما يخدم قضايا الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة.

فيما أكد خالد صالح بوعنق، أن رئاسة مملكة البحرين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أبريل 2026، ستحقق المزيد من الأمن والسلام المستدام للعالم، وستسهم في معالجة وتجاوز الكثير من الملفات والتحديات، وتجاوزت التحديات المتعددة، وفتح آفاق رحبة من طرح وتقديم الحلول الدبلوماسية، وتجنيب الدول آثار وتداعيات النزاعات والحروب والخلافات، والتركيز على المجال الإنساني، وتعزيز وترسيخ قيم التعايش والتسامح من أجل البشرية ومستقبلها.

○ مريم الظاعن.

من جانبها أكدت النائب الدكتورة مريم صالح الظاعن أن تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يُعد محطة دبلوماسية مهمة، تعكس ما تحظى به المملكة من ثقة وتقدير على المستوى الدولي، ويجسد المكانة المتقدمة التي وصلت إليها السياسة الخارجية البحرينية، القائمة على التوازن والحكمة والالتزام بمبادئ القانون الدولي.

وأشارت إلى أن هذا الاستحقاق يتزامن مع ظرف إقليمي دقيق، يشهد تصاعدًا في التوترات على خلفية الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي تتعرض لها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بما يستدعي دورًا دوليًا أكثر فاعلية في حفظ الأمن والاستقرار، وتعزيز الجهود الرامية إلى احتواء الأزمات ومنع اتساع رقعة النزاعات.

وأكد النائب هشام عبدالعزيز العوضي أن تولي مملكة البحرين رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أبريل 2026، تشكل محطة مضيئة ومتميزة لدبلوماسية السلام والتنمية، وتعكس الثقة الدولية والمكانة البارزة للدبلوماسية البحرينية الحكيمة.

مشيرا العوضي إلى أن رئاسة مملكة البحرين لمجلس الأمن في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة، واستمرار الهجمات الإيرانية العدائية الآثمة غير المبررة تشكل مسؤولية مضاعفة وتحديا جديدا، ومعربا عن ثقته من تمكن وقدرة رجال الدبلوماسية البحرينية في تحقيق الإنجازات والنجاحات وفق استراتيجية عمل منهجية ودبلوماسية ستسجل في صفحات التاريخ الدبلوماسي الدولي.

«الخدمة المدنية»: رفع نسبة الحضور إلى مقر العمل بما لا يزيد على 50% من القوى العاملة في كل الجهات الحكومية

أعلن جهاز الخدمة المدنية تحديث نسبة تطبيق سياسة العمل عن بُعد عبر رفع نسبة الحضور إلى مقر العمل بما لا يزيد على 50% من القوى العاملة في كل الجهات الحكومية، وذلك اعتبارًا من يوم الأحد القادم الموافق 5 أبريل 2026 حتى إشعار آخر، مع استثناء القطاعات التي تتطلب طبيعة عملها الحضور الشخصي وفقًا لمقتضيات الصالح العام.

وأكد جهاز الخدمة المدنية ضرورة تنسيق الجهات الحكومية مع الجهاز لتحديد النسبة المناسبة لكل جهة، أو مدى الحاجة إلى العودة إلى مقر العمل وفق طبيعة المهام، بما يضمن استمرارية الأعمال بكفاءة، حيث تتولى الجهات الحكومية تحديد الوظائف والموظفين المشمولين بهذه النسبة.

وفي إطار تعزيز الجاهزية للتعامل مع حالات الطوارئ أوضحت توجيهات الخدمة المدنية أهمية الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة بشأن أنظمة الإنذار وإرشادات السلامة والتدابير الوقائية داخل مقار العمل وخطط الإخلاء بالتنسيق مع الإدارة العامة للدفاع المدني، بما يكفل سلامة الموظفين والمراجعين.

ونصت التوجيهات على تكليف فريق عمل في كل جهة حكومية يتولى التنسيق مع الجهات المختصة عند الحاجة، إلى جانب تنفيذ برامج توعوية وتدريبية لرفع مستوى جاهزية الموظفين للتعامل مع مختلف الظروف وفق خطط الطوارئ الموضوعة، كما ستتم المتابعة المستمرة للوقوف على مستوى الجاهزية ومدى الالتزام بإجراءات السلامة عبر تقارير أسبوعية تقوم الجهات الحكومية بتزويد جهاز الخدمة المدنية بها.

ترحيب بريطاني برئاسة البحرين مجلس الأمن

كتبت: ياسمين العقيدات

أكد سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين أليستر لونغ أن وزير الدفاع البريطاني زار البحرين تقديرًا وتضامنًا مع حليفها وصديقها المقرب، وأضاف أن الوزير حرص على الاجتماع مع قادة البحرين للاستماع لرؤيتهم حول سبل تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

وأشار السفير إلى أن البحرين تواجه هجمات غير مسبوقة وغير مبررة من قبل إيران منذ أكثر من شهر، وقد تمكنت قوات الدفاع البحرينية من صد ما يقارب 600 صاروخ وطائرة مسيرة لحماية شعب المملكة.

من جهتها، أكدت جوانا القائمة بأعمال رئيس قسم الشؤون القنصلية في السفارة البريطانية أن البحرين تتولى رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معتبرةً هذا الدور لحظة فارقة. وأوضحت أن المملكة بصفتها رئيسًا للمجلس ستضع جدول الأعمال وتوجه المناقشات نحو أهم أولويات السلام والأمن الدوليين، وبينت ان هذه الرئاسة تأتي في ظل عضوية البحرين غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي 2026 و2027، حيث تتطلع المملكة المتحدة إلى تعزيز التعاون الوثيق مع البحرين، مشيدةً بالتزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحوار متعدد الأطراف في ظل الغموض العالمي.

البحرين تدحض مطالبات باطلة من إيران وترفض تحريف الحقائق والتهرب من المسؤولية

قامت البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة في نيويورك بموافاة المجتمع الدولي بالمعلومات الدقيقة التي تدحض المطالبات الإيرانية الباطلة التي وردت في مخاطبات بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث أرسلت بعثة المملكة خطابًا تاسعًا بصفتها الوطنية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 30 مارس 2026.

وتضمّن الخطاب الصادر عن البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة رفض مملكة البحرين القاطع وبأشد العبارات الادعاءات غير المبررة الواردة في الرسالة المؤرخة في 18 مارس 2026 من الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الأمم المتحدة رقم (198/S/2026)، مؤكدةً أن هذه الادعاءات باطلة ولا أساس لها.

وفند الخطاب الأساليب التي حاولت إيران انتهاجها في خطابها الأخير الموجه إلى الأمم المتحدة، حيث عمدت إلى عكس الحقائق التي اعترف بها مجلس الأمن، وذلك من خلال محاولة تحويل المسؤولية عن هجماتها غير القانونية والمستمرة ضد الدول المجاورة، عبر محاولة الادعاء أن مملكة البحرين «تتحمل مسؤولية دولية تتطلب تعويضات ومن ضمنها إصلاحات»، وهذا ادعاء باطل ولا أساس له، كما تؤكد مملكة البحرين رفضها محاولة تحريف الحقائق أو التهرب من المسؤولية؛ إذ أكد الخطاب أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد هددت باستخدام القوة بتاريخ 19 فبراير 2026، وسارعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برفض هذا التصريح على الفور، كما بادرت أيضا بالدعوة إلى خفض التصعيد وجددت التزامها بالأمن والسلم الإقليمي والدولي. كما أكد الخطاب أن مملكة البحرين هي ضحية لاعتداءات غير قانونية وغير مبررة، ويمكن تأكيد ذلك بدلائل دامغة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي الذي شهد هذه الهجمات التي شُنت من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ 28 فبراير 2026، التي استمرت حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن 2817، ما يؤكد أن الادعاءات الإيرانية الأخيرة هي محاولة لتفادي اللوم وتعد نبذة من محاولاتها المستمرة للتنصل من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

واختتم الخطاب بتأكيد أن مملكة البحرين تعمل على تقييم كل الأضرار الناجمة عن العدوان الإيراني الغاشم، وستستمر في إحاطة الأمم المتحدة بكل المستجدات.